Journal of Economics and Administrative Sciences (JEAS)

Available online at http://jeasiq.uobaghdad.edu.iq

تحديد القطاع الرائد في الاقتصاد العراقي من خلال العلاقات التشابكية بين القطاعات بحث تطبيقي

الباحث/ فريق جياد مطر
جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد ، العراق
fareqcheid7878@gmail.com

أ.د. محمد صالح سلمان الكبيسي
سلطان جامعة بغداد/كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد، العراق
mohamedsalih224466@gmail.com

Received: 9/8/2020 Accepted : 6/9/2020 Published :FEBRUARY / 2021

هذا العمل مرخص تحت اتفاقية المشاع الابداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - الترخيص العمومي الدولي 4.0
Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

مستخلص البحث:

ان تحليل حجم العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد العراقي يعتبر ضرورة مهمة لمعرفة أثر كل قطاع على القطاعات الاقتصادية الأخرى على أساس العلاقات التشابكية والتبادلية فيما بينها ، وما تحققه هذه العلاقات من تعزيز التنمية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي . ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدنا على التحليل الرياضي (الكمي) باستخدام جداول المستخدم – المنتج . الصادرة من وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء والابحاث (مديرية الحسابات القومية) للقطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد العراقي . وخلصت الدراسة إلى وجود ضعف علاقات الاعتماد المتبادل بين القطاعات الاقتصادية ، مما يدل على ضعف مساهمة هذه القطاعات في خلق الناتج المحلي الاجمالي وميل الاقتصاد العراقي نحو التفكك الهيكلي والاعتماد على الصادرات من خارج البلاد ، وتعميق ظاهرة الاقتصاد الريعي . وكذلك ان قطاع الكهرباء والغاز والمياه هو القطاع الرائد ومن اكثر القطاعات ترابطاً مع بقية القطاعات ، وبناء عليه أوصت الدراسة بضرورة تعزيز علاقات الاعتماد المتبادل بينه وبين القطاعات الاقتصادية من خلال اعتماد استراتيجية التصنيع التي تعمل على حزمة من برامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة هيكلة مكونات الناتج المحلي الإجمالي ، وإعطاء دور في تعميق عمليات التطوير وتقوية العلاقات التشابكية.

المصطلحات الرئيسة للبحث/ علاقة الشبكة ، القطاع الرائد ، القطاعات الاقتصادية ، جداول المدخلات والمخرجات

مقدمة :

تعد العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية المؤلفة لبنية الاقتصاد الكلي واحدة من العلاقات التوصيفية والتحليلية للبنيان الاقتصادي، وتوضح هذه العلاقات التدفقات السلعية والخدمية بين الوحدات الاقتصادية، وتكشف ايضاً درجة الاعتماد المتبادل فيما بينها، ومعرفة اكثر القطاعات المحفزة للقطاعات الاخرى والقطاع الرائد في الاقتصاد . وان استخدام اسلوب المستخدم – المنتج او المدخلات والمخرجات يكشف لنا قوة هذه الترابطات والعلاقات، وفي نفس الوقت يبين مقدار السلع والخدمات التي يبيعها كل قطاع الى القطاعات الاخرى . وان الترابطات والعلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية تكون عن طريق نوعين من الترابطات اولهما يطلق عليه بروابط الجذب الخلفية Backward Linkages وثانيهما يطلق عليها بروابط الجذب الامامية Forward Linkages . ان الوقوف على دراسة وتحليل العلاقات التشابكية بين القطاعات سوف يمّكن المخططين من تشخيص القطاع الرائد في الاقتصاد ومعرفة الاختناقات التي تنشأ جراء الخلل المحتمل في تلك التدفقات ، وهذا يجعلهم اكثر قدرة على وضع السياسات والاجراءات اللازمة لعلاج ذلك مستقبلاً .

تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة لأنها تأتي منسجمة مع الاهتمام الواسع بدور القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي، ومعرفة المشاكل التي تعاني منها القطاعات الاقتصادية في العراق، بالإضافة الى اهمية ابراز حجم الارتباطات الامامية والخلفية للقطاعات الاقتصادية ومعرفة قوة هذه الارتباطات وتشخيص القطاع الرائد او القائد في الاقتصاد، واذا استطعنا تشخيص القطاع القائد فبالإمكان تعزيز التنمية الاقتصادية .

تتمثل مشكلة الدراسة في أن السياسات الاقتصادية المتبعة في العراق لم تنجح في تطوير القطاعات الاقتصادية وتعزيز مساهمتها في زيادة الناتج المحلي الاجمالي، ولهذا فأنه لابد من معرفة مقدار الروابط والتشابكات الامامية والخلفية للقطاعات الاقتصادية وتشخيص القطاع الرائد في الاقتصاد العراقي، وبالتالي تحقيق خطوة مهمة في طريق التنمية الاقتصادية.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على اهمية القطاعات الاقتصادية في العراق ، وكذلك معرفة الارتباطات الامامية والخلفية للقطاعات الاقتصادية، ومقدار هذه الترابطات للوقوف على القطاع الرائد، وتشخيص مواقع الاختناقات في التدفقات وفك الاختناقات والمشاكل التي تحدث بسبب الاهتمام والتركيز على قطاع واحد .

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن ضعف الارتباطات بين القطاعات الاقتصادية ادى الى حدوث اختناقات ومشاكل ، وبالتالي الاعتماد على الاستيرادات لفك هذه الاختناقات .

هناك عدة دراسات تناولت العلاقات التشابكية بين القطاعات ومنها : دراسة سعيد الطراونة ، 2008 ، الموسومة (التأثيرات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية في الأردن تقديرها – وتحليلها باستخدام متجه الانحدار الذاتي) ، هدفت هذه الدراسة إلى تقدير تأثير وكذلك تأثر كل قطاع اقتصادي بالقطاعات الاقتصادية الأخرى في الأردن ، وبيان إمكانية نجاح الاستراتيجيات التنموية التي تم التخطيط لها سابقاً في الأردن ، كما تقيم الدراسة مدى ملائمة استراتيجية التنمية غير المتوازنة المخطط لها في الأردن ، وكذلك فعالية السياسات المطبقة فيها ، وخلصت الدراسة إلى أن تأثير وتأثر القطاعات الاقتصادية الرئيسية ببعضها البعض في الأردن كانت محدودة ، وبالتالي ضُعف إمكانات النمو في الاقتصاد الأردني في ظل هذه التشابكات ، وبالتالي لم يتحقق وجود قطاعات اقتصادية رائدة في الاقتصاد الأردني ، ومن ثم فإن اتباع أي من استراتيجيات التنمية المتوازنة أو غير المتوازنة لن تعطي النتائج المتوقعة لأن أساسها غير متوفر في الأردن.

والدراسة الاخرى Ocallaghan, A. and Yue, G.، 2004 ، الموسومة (العلاقات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية في الصين) ، هدفت هذه الدراسة إلى بيان تطور العلاقات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية في الصين للفترة (1987 – 1997) ، بالإضافة إلى معرفة القطاعات الرائدة في الاقتصاد الصيني . وتوصلت الدراسة إلى وجود قوة وتزايد في الروابط الخلفية والامامية خلال فترة الدراسة ، كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة إيجابية بين معدل النمو وبين زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين القطاعات الاقتصادية في الصين . وخلصت الدراسة إلى أن القطاعات الرائدة في الاقتصاد الصيني تشتمل على (الزراعة، المنسوجات، الصناعات الكيماوية، صناعة مواد البناء، الصناعات المعدنية الأساسية، والخدمات) .

والدراسة الثالثة هي Jianqiag, L. and Won, W.، 2007 ، الموسومة (العلاقة بين القطاعات الزراعية والصناعية في التنمية الاقتصادية الصينية) ، هدفت الدراسة إلى قياس درجة التشابك بين القطاع الزراعي والصناعي ، وقد استخدمت الدراسة نموذج اقتصادي مزدوج للتحقق من وجود الترابط بين القطاعين والعوامل التي تؤثر على التنمية الاقتصادية الصينية ، وكشف الدراسة أن هناك مدخلات تقليدية ساهمت في

تنمية القطاعين مثل العمل ورأس المال ، وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار في رأس المال بشكل كبير له أثر في نمو القطاع الصناعي وليس له أثر على نمو القطاع الزراعي . وأشارت النتائج إلى أن التجارة الخارجية حققت مساهمة كبيرة في التنمية الاقتصادية ، وقد بينت الدراسة أن النمو في القطاع الصناعي يعتمد بدرجة كبيرة على القطاع الزراعي ، بينما القطاع الصناعي الصيني لايعتمد في نموه بشكل كبير على التوسع والنمو في القطاع الزراعي .

والدراسة الرابعة هي دراسة Tiwari, A.، 2010 ، الموسومة (العلاقة بين الصناعة والزراعة وقطاعي الخدمات والناتج المحلي الإجمالي في الهند) ، هدفت الدراسة إلى توضيح المسببات المتغيرة والثابتة للدخل بين قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات وعلاقتها بالناتج المحلي للهند خلال الفترة الزمنية (1950 – 2009) ، وقد تم استخدام تحليل جرانجر للسببية ودالة ردة الفعل ومكونات التباين ، وقد اشارت نتائج تحليل المكونات الثابتة إلى أن قطاع الخدمات مرتبط بشكل كبير بقطاع الصناعة والناتج المحلي الإجمالي ، وقطاع الزراعة مرتبط بشكل كبير بقطاع الخدمات ، بينما تشير نتائج التحليل المتغير إلى أن قطاع الصناعة يساهم بشكل كبير في تكوين الناتج المحلي الإجمالي يليه قطاع الزراعة ومن ثم قطاع الخدمات .

مراجعة الادبيات

1- **تحليل جداول المستخدم – المنتج واستخدامها في التخطيط الاقتصادي** :

ان التشابك الاقتصادي ينطوي على دراسة العلاقات الكمية بين القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني، وان تلك العلاقات تكون بين المستخدمات Inputs والمخرجات Outputs وبالتالي فأن هذه العلاقات تمكننا من معرفة كمية الانتاج وخلق القيمة المضافة . ولكي يتم دراسة وتحليل التشابك الاقتصادي فانه يتم باستخدام اسلوب جداول المستخدم – المنتج .

أولاً : **الجدول الاقتصادي** :

يعد الاقتصادي فرانسوا كيناي Francois Quesnay اول من تكلم عن الجدول الاقتصادي، وهو مؤسس المدرسة الطبيعية التي أعطت دفعة قوية لظهور المذهب الحر عندما اشار كتّابها الى ضرورة تحديد دور الدولة (عبد علي المعموري ، 2012، ص4) . اذ يقوم الجدول الاقتصادي حسب كيناي ببيان تداول الإنتاج الصافي وتوزيعه بين الطبقات ، ويشّبه كيناي دورة الناتج في المجتمع بانه مناظر او شبيه لجسم الكائن الحي ، وفصّل الجدول الاقتصادي على أساس هذه النظرة ، على اساس أن كليهما يمثل دورة مغلقة تبدأ من نقطة وتدور لتنتهي إلى نفس النقطة التي انطلقت منها (عبد الرحمن يسري، 1997، ص175) .

ثانياً : **نظرة عامة على جداول المستخدم – المنتج** :

ان بداية استخدام تكنيك جداول المستخدم – المنتج هو البحث الذي نشره (ليونتيف) عام 1941، وقد حصل على جائزة نوبل على عمله هذا عام 1973 (احمد فريد، 2000، ص108)، حيث تتيح معادلات جدول المستخدم – المنتج الفرصة للقيام بتحليل اقتصادي مهم في وضع الخطط الاقتصادية التنموية . ويمكن إجمال ميزات تقنية استخدام تحليل المستخدم – المنتج بالاتي :

1- البيانات المستخدمة عادةً تكون شاملة ومنسقة .

2- طبيعة تحليلات المدخلات – المخرجات تجعل بالإمكان تحليل الاقتصاد كنظام مترابط للقطاعات التي تؤثر وتتأثر بعضها بالبعض الآخر على نحو مباشر وغير مباشر، إضافة إلى تتبع التغيرات الهيكلية بالرجوع إلى الترابطات التداخلية بين القطاعات .

3- إن تصميم جداول المستخدم – المنتج تسمح بتجزئة المتغيرات الهيكلية مصدر تلك التغيرات إضافة إلى تحديد اتجاهها وحجمها ، ويضاف إلى ما تقدم استخدام اقتصاديات المستخدم – المنتج لصياغة نظرية التجارة trade theory على نحو كمي (Wassily، 1965، ص25-35)، وهناك نماذج مختلفة لجداول المستخدم - المنتج يمكن استعراضها كالاتي:

أ- النموذج المغلق والنموذج المفتوح .

ب- النموذج الساكن والنموذج المتحرك .

ت- النموذج الاقليمي والنموذج القومي .

ثالثاً : **تحليل جداول المستخدم – المنتج وكيفية استخدامها** :

ان منهجية جداول المستخدم – المنتج تستخدم في تشخيص التحليل الاقتصادي في قطاعات عديدة من الاقتصاد الوطني، وهناك مساهمات عديدة تدفع الى تخفيف الصعوبات المعوقة لتطبيق هذه المنهجية، وفيما يلي عرضاً لأبرز هذه الاستخدامات :

1- التحليل الهيكلي : تستخدم جداول المستخدم – المنتج في عملية التحليل الهيكلي التي يمكن ان تكشف عن طبيعة ومستوى روابط الجذب القائمة بين القطاعات الاقتصادية، وهناك منهجية تحتسب تلك الروابط وأهمها تلك التي اعتمدها مجموعة من الاقتصاديين، وسوف نتعرض بإيجاز لاهم تلك الطرق وكالاتي (عبد القادر بابا، 1994، ص136) :

أ- طريقة تشينري وواتنيب Chenery and Watanabe : ان التشابك بين القطاعات الاقتصادية حسب هذه الطريقة يكون قياسه كالاتي :

$$Wi = \sum_{j=1}^{n} Xij \,/\, Xj \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots I = 1,2,\ldots,n$$

أما معامل الارتباط الخلفي المتمثل بنسبة اجمالي المشتريات او المدخلات الوسيطة لقطاع (j) الى اجمالي المدخلات الوسيطة والقيمة المضافة لنفس القطاع ، اي انه :

$$Aj = \sum_{j=1}^{n} Aij$$

$$Uj = \sum_{j=1}^{n} Xij \,/\, Xj \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots j = 1,2,\ldots,n$$

ويكون حساب الوسط الحسابي للمعاملين المذكورين (Wi) و (Uj) كالاتي :

$$\overline{Wi} = 1/n \sum_{i=1}^{n} Wi$$

$$\overline{U} = 1/n \sum_{j=1}^{n} uj$$

وقد عمل الاقتصاديان على دمج الواردات Import ضمن الانتاج الكلي للقطاع اي انه :

$$Zi = Xi + Mi$$

حيث ان :

Zi : يمثل العرض الكلي للقطاع i ، Mi : الواردات للقطاع i ، Xi : الانتاج الكلي للقطاع i . وعلى اساس ذلك فانه يمكن تقسيم القطاعات الاقتصادية الى اربع مجموعات وهي كالاتي :

- المجموعة الاولى : وهي القطاعات الاولية ذات الانتاج الوسيط ، والتي تحصل في قطاعات الزراعة والصناعة الاستخراجية ، ويجب ان يتحقق الشرطان :

$$\overline{W} \rangle Wi \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \overline{U} \langle Uj$$

- المجموعة الثانية : وهي فروع الصناعة ذات الانتاج الوسيط، وبالأخص فروع الصناعة التحويلية، ويجب ان يتحقق الشرطان:

$$\overline{W} \langle Wi \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \overline{U} \langle Uj$$

- المجموعة الثالثة : وهي الفروع الصناعية ذات الانتاج النهائي والتي تحقق الشرطان :

$$\overline{W} \langle Wi \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \overline{U} \rangle Uj$$

- المجموعة الرابعة : وهي الفروع الاولية ذات الانتاج النهائي، ويمكن ان يكون قطاع الخدمات ضمن هذه المجموعة، والتي تحقق الشرطان :

$$\overline{W} \rangle Wi \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \overline{U} \rangle Uj$$

ب- طريقة هزاري B.Hazari : ووفقاً لهذه الطريقة يعتبر القطاع الاقتصادي محورياً او رائداً عندما تكون :

$$Ki \rangle \overline{Ki} \ldots\ldots\ldots \text{و} \ldots\ldots\ldots Kj \rangle \overline{Kj}$$

2- التخطيط الاقتصادي : يمكن استخدام جداول المستخدم – المنتج في مجال التخطيط الاقتصادي، ويأتي في مقدمتها تخطيط الانتاج والاستهلاك والاستثمار والصادرات والواردات والضرائب وقوة العمل والتراكم الرأسمالي والتخطيط الاقليمي، وسوف يتم تناول هذه المجالات المختلفة كما الاتي (يحيى النجار، 1978، ص37، و طلعت الدمرداش، 2004، ص199-238، ومجيد مسعود، 1983، ص47-81) :

أ- تخطيط السياسات الانتاجية .
ب- تخطيط القوى العاملة .
ت- تخطيط الاستهلاك .
ث- تخطيط التجارة الخارجية .
ج- تخطيط الاستثمار .
ح- تخطيط سياسات الضرائب والاعانات .
خ- التنبؤ الاقتصادي .
د- التخطيط الاقليمي .

2- **مؤشرات التشابك القطاعي وتشخيص القطاع القائد في الاقتصاد** :

تجري عملية الكشف والتحليل لعملية التشابك الاقتصادي بين الوحدات والفروع الاقتصادية المختلفة عن طريق جداول المستخدم – المنتج والذي يكشف قيمة السلع والخدمات التي يشتريها كل قطاع اقتصادي من القطاعات الاخرى والتي يستخدمها في العملية الانتاجية التي يحتاجها، وكذلك تبين الجداول مقدار السلع والخدمات التي يبيعها كل قطاع الى القطاعات الاخرى والتي تستخدمها لنفس الغرض .

اولاً : **حالات التشابك الاقتصادي** : ان حالات التشابك الاقتصادي تختلف من دولة الى اخرى ومن قطاع لأخر تبعاً لديناميكية وتطور الاقتصاد لكل دولة ومستوى حجم المعاملات بين القطاعات الانتاجية في الاقتصاد (توفيق بن الشيخ، 2015، ص2-3، الوليد ميساوي، 2018، ص212-215)، ويحدث التشابك في الاقتصادات المتقدمة التي تتميز بحالة التشابك الكامل في قطاعاتها **Complete Interdependence** ، وتحدث حالة التشابك الكامل عندما تكون كافة خانات المصفوفة غير صفرية، وتسمى هذه المصفوفة (مصفوفة التشابك الكامل) . وهناك حالة اخرى من حالات التشابك الاقتصادي تنتشر في غالبية الاقتصادات النامية تسمى حالة التشابك العشوائي **Random Interdependence** ، حيث يقل التنوع في الفروع الاقتصادية وبالتالي تضعف درجة الترابط فيما بينها . وتكثر الخانات الصفرية في مصفوفة المعاملات الفنية في هذا النوع من الاقتصادات.

وهناك حالة اخرى من حالات التشابك الاقتصادي وهي حالة التخصص الكامل، وفي هذه الحالة فأن كل قطاع اقتصادي يقوم ببيع مخرجاته الى قطاع واحد فقط، وفي نفس الوقت يشتري مستلزمات انتاجه من قطاع واحد فقط . وفي هذه الحالة فأن التشابك الاقتصادي يكون في أضعف حالاته . ومن الحالات الاخرى للتشابك الاقتصادي والتي تسود في الاقتصادات النامية هي حالة التشابك المتدرج الجزئي **Block Triangular Interdependence** ، وفي هذه الحالة فأن التشابك الاقتصادي يحدث بين عدد معين من الفروع الاقتصادية، وتسود هذه الحالة في المجمعات الصناعية التي تنطوي على مجموعة محددة من الصناعات . وهناك حالة من حالات التشابك الاقتصادي تسمى بـ (حالة التشابك المتدرج الكامل) **Complete Triangular Interdependence** ، وتحدث هذه الحالة عندما تقوم بعض الفروع او القطاعات باستخدام المدخلات الواردة من الفروع الاخرى بدون ان تساهم في تغذيتها، اي انها تأخذ منها ولا تعطيها، وقد يحدث العكس ايضاً . ان القطاعات القائمة تعمل من اجل تغذية الطلب النهائي، وتتميز في هذه الحالة بانها تكون ذات تشابك خلفي قوي وتشابك أمامي ضعيف .

ثانياً : **مؤشرات التشابك الاقتصادي ومنهجية قياسها** :

ان فكرة الترابطات مستندة بالأساس الى حاجة كل قطاع الى سلع وخدمات القطاع الاخر، وهذه الحاجة المتبادلة تنتج عنها التغيرات المتتابعة في نشاطات القطاعات الانتاجية . ان العلاقات القطاعية والروابط الامامية والخلفية تكون اما مباشرة او غير مباشرة، والتي يمكن توضيحها كالاتي (علي الحمادي، 2010، ص201) .

1- قياس روابط الجذب الامامية : وتنقسم طرق قياس الجذب الامامية الى مباشرة وغير مباشرة ويمكن تقسيمها كالاتي :

أ- روابط الجذب الامامية المباشرة : تمثل روابط الجذب الامامية المباشرة نسبة مبيعات القطاع (i) من مخرجاته الى مختلف القطاعات الاخرى وصيغتها كالاتي :

روابط الجذب الامامية = (اجمالي مخرجات القطاع i للطلب الوسيط)/(اجمالي الطلب للقطاع i) .

ب- قياس روابط الجذب الامامية غير المباشرة : يمكن احتسابها من خلال الطريقتين الاتيتين :

• الطريقة الاولى : طريقة التقريب المتتابع : وهذه الطريقة تعكس الاحتياجات المباشرة وغير المباشرة للقطاعات الاقتصادية المختلفة والناتجة عن حصول زيادة معينة في الطلب النهائي على منتجات احد القطاعات الاقتصادية، ويرمز لها رياضياً (∑A).

• الطريقة الثانية : طريقة معكوس المصفوفة : والتي يمكن توضيحها كالاتي :

▪ نطرح مصفوفة المعاملات الفنية للإنتاج من مصفوفة الوحدة (I-A) .

▪ نستخرج قيمة المحدد Determinant (D) ، لمصفوفة (I-A) .

▪ نستخرج مصفوفة المرافقات Matrix of Cofactors ، مع اضافة الاشارة وهو يطلق عليه المحدد (Minor) .

▪ نستخرج مبدل المصفوفة '(I-A)، او ما يطلق عليه بالمصفوفة المحورية (المعدلة)، وذلك من خلال تغيير صفوف المصفوفة الى اعمدة والاعمدة الى صفوف .

▪ نحصل على معكوس هذه المصفوفة $(I\text{-}A)_1$، وذلك من خلال قسمة كل عنصر من عناصر مبدلة المصفوفة على قيمة المحدد.

▪ يتم التأكد من صحة معكوس المصفوفة $(I\text{-}A)_1$ من خلال التوصل الى مصفوفة الوحدة [I] وذلك بضرب مصفوفة $I - A * (I - A)^1 = (I)$.

2- قياس روابط الجذب الخلفية : ان طرق قياس روابط الجذب الخلفية تنقسم الى مباشرة وغير مباشرة ويمكن توضيحها كالاتي :

أ- قياس روابط الجذب الخلفية المباشرة : وتقاس كالاتي :

$$Aj = Xij \ / \ Xj$$

ب- قياس روابط الجذب الخلفية غير المباشرة : ويمكن التوصل الى هذا النوع من الترابطات من خلال طريقتين هما طريقة التقريب المتتابع، وطريقة معكوس مصفوفة المعاملات الفنية للإنتاج (Aij) .

3- **كيفية تشخيص القطاعات الرائدة في الاقتصاد** :

يرى (نركس) أن تكوين رأس المال يجب ان يكون على نطاق كبير بحيث يؤدي إلى اتساع نطاق السوق ويزيد بالتالي الطلب على منتجات هذه الصناعات ، ولذلك ينادي بإنشاء عدد من الوحدات الإنتاجية المتكاملة في وقت واحد، لأن كل وحده فيها تخلق طلب على منتجات الوحدة الأخرى وهكذا يعم الرخاء والرفاهية على سائر انحاء المجتمع .

ان الدول في بداية تنميتها الاقتصادية قد اختارت قطاعاً اقتصادياً رائداً ليحقق تنميتها، وعملية الاختيار كانت مبنية بالأساس على القدرة القوية التشابكية، وفي مجال التشابك الاقتصادي يمكن ان نحدد بعض المؤشرات الدالة على هذا التشابك وفقاً للغاية من اختيار القطاع والتي يمكن توضيحها كالاتي (احمد بدران، 2014، ص52، و محمد عجمية (واخرون)، 2008، ص178-184):

اولاً : **حسب مؤشر روابط الجذب الامامية للقطاع** :

أي الارتباط المباشر وغير المباشر للقطاع او الزيادة الكلية المتحققة في مخرجات القطاع اللازمة لضمان تدفق وحدة واحدة من المدخلات والمستلزمات الاولية للقطاع (i) وتكون بالصيغة الاتية :

$$U_i^f = \frac{\frac{1}{n} Ki}{\frac{1}{n^2} \sum Ki}$$

فاذا كانت $U_i^f > 1$ في قطاع معين فأنه يعد قطاعاً يتميز بروابط الجذب الأمامية المرتفعة ، وقد يكون هو القطاع الرائد من جانب هذا المؤشر .

ثانياً : **حسب مؤشر روابط الجذب الخلفية للقطاع** :

ويقوم هذا المؤشر على اساس الاحتياجات المباشرة وغير المباشرة من كافة القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الوطني، وهذه الاحتياجات تكون لضمان تدفق وحدة واحدة من منتجات القطاع (j) الى الطلب النهائي، وتكون بالصيغة الاتية:

$$U_j^b = \frac{\frac{1}{n} Kj}{\frac{1}{n^2} \sum Kj}$$

فاذا كانت $U_j^b > 1$ في قطاع معين فأنها تمثل قيمة مرتفعة ويعد قطاعاً يتميز بروابط الجذب الخلفية القوية، ومن خلال المقارنة النسبية بين قيم روابط الجذب بين هذه القطاعات الاقتصادية المختلفة يمكن اختيار القطاع الذي يحقق اعلى قيمة باعتباره القطاع الرائد حسب هذا المؤشر .

ثالثاً : حسب مؤشر روابط الجذب الامامية والخلفية الكلية :

بموجب هذا المؤشر فأنه يتم اختيار القطاع الرائد في الاقتصاد على اساس تشخيص اعلى قيمة U_i^f واعلى قيمة U_j^b ، ومن الصعوبة تحديد القطاع الرائد وفقاً لهذا المؤشر .

رابعاً : حسب مؤشر روابط الجذب الامامية والخلفية الكلية ومعامل الاختلاف :

قد تتساوى قيم روابط الجذب الامامية الكلية او الخلفية الكلية في قطاعين مختلفين، اي انه قد تتطابق قيم U_j^b وفي هذه الحالة لا يمكن تشخيص القطاع الريادي في الاقتصاد، وهذه المشكلة تدفعنا الى ضرورة التأكد من مدى اعتماد كل من القطاعين على مستلزمات الانتاج الواردة من القطاعات الاخرى، وكذلك مدى التوازن في كمياتها . ان استخدام معاملات اختلاف لكل من الصفوف (المتعلقة بالروابط الامامية الكلية) او الاعمدة (المتعلقة بالروابط الخلفية الكلية) تكون كما يلي :

- بالنسبة للصفوف :

$$V_i^f = \sqrt{\frac{\frac{1}{n-1}\sum_{i=1}^{n}(Kij - \frac{Ki}{n})^2}{\frac{1}{n}K.i}} \quad .....i = 1,2,...,n$$

- بالنسبة للأعمدة :

$$V_j^b = \sqrt{\frac{\frac{1}{n-1}\sum_{j=1}^{n}(Kij - \frac{Kj}{n})^2}{\frac{1}{n}K.j}} \quad .....i = 1,2,...,n$$

ان دلالة معاملات الاختلاف تكون في ان انخفاض قيمة V_i^f ، وهذا يعني ان القطاع (i) يقدم مخرجاته بشكل متعادل نسبياً من حيث الاهمية لعدد كبير من الفروع الاقتصادية لتغطية زيادة وحدة واحدة من الطلب النهائي . ان القطاع الرائد او الريادي في الاقتصاد وفقاً لروابط الجذب الامامية الكلية وروابط الجذب الخلفية الكلية ومعاملات الاختلاف هو ذلك القطاع الذي يتميز ويتمتع بروابط جذب امامية وخلفية وبكل حالاته من الروابط (المباشرة وغير المباشرة) مرتفعة فيما بين القطاعات والفروع الاقتصادية المختلفة، وتكون معاملات الاختلاف V_i^f V_j^b منخفضة، وبذلك يمكن تحديد وتشخيص القطاع الرائد حسب هذا المؤشر.

4- أهمية القطاعات الاقتصادية في خلق التشابكات القطاعية :

ان الجهود الانمائية المبذولة في العراق خلال الفترات السابقة تدعونا لدراسة العلاقات التشابكية في الاقتصاد العراقي، والتركيز على القطاعات الاقتصادية وبالأخص القطاع الصناعي، وكذلك فان دراسة هذه العلاقات تعتبر محاولة منهجية توضح تدفق السلع والخدمات بين الوحدات الاقتصادية، فضلاً عن الاهمية في وضع الخطط المناسبة لتقويم القطاعات وفق الاسس المتبناة.

أولاً : القطاع النفطي والايرادات النفطية المتوقعة :

يلعب النفط دوراً محورياً في تنمية الاقتصاد العراقي، اذ يسهم هذا القطاع في توليد الناتج المحلي الإجمالي بما لا يقل عن (56%) من العائدات المالية بالأسعار الثابتة لعام 2018 ، ويزيد عن (90%) من العائدات المالية . ان انتاج النفط الخام وحسب التقديرات لعام 2018 سجل معدلاً يومياً بلغ (4,401) مليون برميل يومياً . اما احتياطات الغاز المثبتة فقد بلغت (132,9) تريليون قدم مكعب . وقد بلغ معدل صادرات العراق اليومية من النفط الخام لعام 2018 (3,836) مليون برميل يومياً، في حين بلغت احتياطات النفط المثبتة (146,9) مليون برميل، وكما مثبته في الجدول ادناه :

جدول (1) بعض مؤشرات قطاع النفط في العراق 2018

التفاصيل	السنة	المبلغ	وحدة القياس
الاحتياطات النفطية المثبتة	2018/1/1	146,9	مليار / برميل
احتياطات الغاز المثبتة	2018/1/1	132,9	ترليون قدم مكعب قياسي
المعدل اليومي لإنتاج النفط	2017	4,469	مليون برميل / يوم
المعدل اليومي لإنتاج النفط	2018	4,401	مليون برميل / يوم
المعدل اليومي لصادرات العراق من النفط	2017	8023	مليون برميل / يوم
المعدل اليومي لصادرات العراق من النفط	2018	3,836	مليون برميل / يوم
طاقة النفط الخام المستهدفة	2019	5,000	الف / برميل
طاقة النفط الخام المستهدفة	2020	5,500	الف / برميل

المصدر : دليل المستثمر في العراق ، الهيئة الوطنية للاستثمار ، بيانات وزارة النفط ، 2019 ، ص7.

ثانياً : مؤشر النقد الأجنبي :

سجلت الموجودات الاجنبية لدى البنوك التجارية والبنك المركزي ارتفاعات ملحوظة في قيمها للمدة من (2008- 2014) ، اما المطلوبات فقد كانت تتذبذب خلال المدة المذكورة، اذ ارتفعت الموجودات الاجنبية من (68,084,967) مليار دينار عام 2008 الى (71,922,626) مليار دينار عام 2010 ، ثم الى (97,492,510) مليار دينار عام 2012 ، ثم ارتفعت في عام 2014 الى (104,687,048) مليار دينار . اما المطلوبات الاجنبية فقد بلغت خلال عام 2008 ما يقارب (2,043,946) مليار دينار ، في حين بلغت عام 2010 ما يقارب (3,806,679) مليار دينار، في حين بلغت عام 2012 ما يقارب (3,608,750) مليار دينار ، وفي عام 2014 بلغت ما يقارب (3,485,185) مليار دينار . مما يعكس رصانة الموجودات الاجنبية لدى الجهاز المصرفي والسلطة النقدية وكالاتي :

جدول (2) مجموع المطلوبات والموجودات الاجنبية (2008-2014) (مليون دينار)

السنة	مجموع المطلوبات الاجنبية	مجموع الموجودات الاجنبية
2008	2,043,946	68.084.967
2009	5,767,829	67.910.770
2010	3,806,679	71.922.626
2011	3,934,507	82.980.261
2012	3,608,750	97.492.٥10
2013	3,679,416	112.787.829
2014	3,485,185	104.687.048

المصدر : البنك المركزي العراقي ، النشرات السنوية لسنوات متفرقة .

ثالثاً : التكوين الرأسمالي للقطاعين الخاص والعام :

تشير البيانات (لسنة القياس 2015) الى ان مساهمة القطاع الخاص في التكوين الرأسمالي بلغت (34,7%) مقابل مساهمة القطاع العام التي بلغت (65,3%) ، ويلاحظ كذلك ان مساهمة القطاع الخاص بلغت (38%) ، في حين بلغت مساهمة القطاع العام (61,7%) .

يلاحظ من خلال الجدول ادناه ان مساهمة (القطاع العام) بتكوين رأس المال في سنة القياس 2015 ، ان قطاع النفط احتل المركز الاول اذ بلغ بحدود (100.0%) ، ويأتي بالمرتبة الثانية قطاع الخدمات اذ بلغت مساهمته بحدود (81.8%)، اما قطاع الكهرباء والماء فقد احتل المركز الثالث وبلغت مساهمته في التكوين الرأسمالي بحدود (80.8%)، وهي على ذات الترتيب في سنة الهدف ماعدا ان قطاع (الكهرباء والماء) قد احتل المركز الثاني بدلاً من قطاع الخدمات في سنة الهدف 2022 . اما مساهمة (القطاع الخاص) بتكوين رأس المال فقد بلغت مساهمة قطاع المال والتأمين بحدود (95.9%)، واحتل المركز الثاني قطاع النقل والاتصالات (90.1%)، والمركز الثالث كان من نصيب قطاع التجارة اذ بلغ (86.9%)، وهي على ذات الترتيب في سنة الهدف 2022. ومن الضروري ان يكون هناك تعزيز لدور القطاع الخاص، والعمل على تهيئة الفرص المناسبة

ليقوم بدوره الحقيقي في عملية التنمية الاقتصادية، وخصوصاً في ظل تراجع دور الدولة وتوقف العديد من المشاريع الحكومية بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

جدول (3) مساهمة القطاعين الخاص والعام بتكوين رأس المال وبالأسعار الثابتة (نسبة مئوية)

القطاع	سنة القياس 2015		سنة الهدف 2022	
	القطاع العام %	القطاع الخاص %	القطاع العام %	القطاع الخاص %
الزراعي	67,6	32,4	60,0	40,0
النفط	100,0	00	95,0	5,0
التعدين	66,4	33,6	66,0	34,0
الصناعة التحويلية	39,5	60,5	30,0	70,0
الكهرباء والماء	80,8	19,2	75,0	25,0
البناء والتشييد	43,1	56,9	40,0	60,0
النقل والاتصالات	9,9	90,1	5,0	95,0
التجارة	13,1	86,9	13,0	87,0
المال والتأمين	4,1	95,9	4,0	96,0
الخدمات	81,8	18,2	70,0	30,0
الكلي	65,3	34,7	61,7	38,0

المصدر : دليل المستثمر في العراق ، الهيئة الوطنية للاستثمار ، 2019 ، ص14 .

رابعاً : تحليل مسار الناتج المحلي الاجمالي :

إن النمو الاقتصادي لأي بلد يصاحبه سلسلة من التغيرات في تركيبة الإنتاج وتوزيعه بين القطاعات الاقتصادية المختلفة المساهمة في تكوينه (Gils and others، 1992، ص8) . ان إجراء التغير المطلوب بين قطاعات الاقتصاد الوطني هو ما تسعى إليه أي دولة لتحقيق قدر مرتفع من التنمية ، وتعكس التغيرات في بنية الناتج المحلي الإجمالي المسار الزمني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (ابراهيم الورد، 1987، ص146) .

يبين الجدول ادناه معدلات النمو المستهدفة في الناتج المحلي الإجمالي للسنوات (2018-2022) ، اذ استهدفت خطة التنمية القومية تحقيق معدل نمو اقتصادي وبما يتناسب مع الامكانات المادية والبشرية، والذي يعتمد على الصادرات النفطية وتوسيعها. اذ تم وضع معدل نمو مستهدف بحدود (7%) لسنوات الخطة ، مع الاخذ بنظر الاعتبار عدم استقرار اسعار النفط عالمياً ، بالإضافة الى التهديدات الامنية والعقوبات الاقتصادية .

جدول (4) معدلات النمو المستهدفة في الناتج المحلي الاجمالي للسنوات (2018-2022) (مليار دينار)

القطاع	سنة القياس 2015	معدل النمو المستهدف %	2018	2019	2020	2021	2022
الزراعي	3707,5	8,4	4722.5	5119.2	5549.2	6015.3	6520.6
النفط	100929,2	7,0	125384.0	134787.5	144896.9	155764.2	167446.5
التعدين	330,0	1,0	340.0	343.4	346.8	350.3	353.8
الصناعة التحويلية	1535,1	10,5	2071.2	2288.7	2529.0	2794.5	3088.5
الكهرباء والماء	2130,7	6,0	2537.7	2690.0	2851.4	3022.4	3203.8
البناء والتشييد	13768,4	6,8	16772.5	17913.0	19131.1	20432.0	21821.4
النقل والاتصالات	14313,9	7,0	17535.1	18762.6	20076.0	21481.3	22985.0
التجارة	14872,9	8,3	18892.1	20460.2	22158.4	23997.5	2٥989.3
المال والتأمين	11815,1	2,6	12760.8	13092.6	13433.0	13782.3	14140.6
الخدمات	19777,8	4,5	22569.8	23585.4	24646.7	25755.8	26914.9
الانشطة غير النفطية	81402,0	6,1	98201.8	104255.3	110721.6	117631.5	125017.3
الكلي	182331,2	7,0	223585.8	239042.8	255618.5	273395.7	292463.8

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء والأبحاث ، نشرات سنوية متفرّقة .

يتضح من خلال الجدول ان الخطة القومية تستهدف زيادة الناتج المحلي الاجمالي لعام 2022 الى (292,5) ترليون دينار مقارنةً بعام 2015 الذي كان بحدود (182,3) ترليون دينار وبزيادة مقدارها (110,2) ترليون دينار ، وبمعدل نمو (7%) ، ويأتي في مقدمة القطاعات المستهدفة هو قطاع الصناعة التحويلية الذي كان المستهدف بحدود (10,5%) والقطاع الزراعي (8,4%) .

5- **روابط الجذب في الاقتصاد العراقي وتشخيص القطاع الرائد** :

ان التشابك الاقتصادي والروابط الأمامية والخلفية يعني دراسة العلاقات الكمية بين القطاعات الاقتصادية، أي انها دراسة العلاقة ما بين المستخدمات والمنتجات، ولهذا فأن موضوع التشابك الاقتصادي هو موضوع غاية في الاهمية لمّا له من تأثير على تحليل وفهم واقع حجم المعاملات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وكذلك يبين لنا مدى اعتماد كل قطاع من القطاعات الاقتصادية على القطاعات الاخرى، وأن دراسة التشابك الاقتصادي هي دراسة للكيفية التي يتم بها تصريف الانتاج ومساهمة كل قطاع فيها وكذلك خلق القيمة المضافة.

بشكل عام فان الترابطات الامامية والخلفية تتميز بضعفها في البلدان النامية ومنها العراق ، وتعود اسباب ذلك الضعف الى عوامل عديدة منها نقص الموارد الاخرى والاعتماد الرئيسي على الموارد النفطية، وكذلك بسبب نقص العمالة الفنية المدربة وضعف القدرات الادارية والتنظيمية وضيق الاسواق، وضعف السياسات المتبعة .

المطلب الاول : **روابط الجذب الامامية المباشرة وغير المباشرة في الاقتصاد العراقي** :

في هذه الفقرة سيتم تحليل التغيرات في روابط الجذب الامامية بصورة تفصيلية، أي الروابط الامامية المباشرة Ai والروابط الامامية غير المباشرة Zi للقطاعات والفروع الاقتصادية المختلفة المؤلفة للاقتصاد العراقي، لمعرفة قوة الاثار الناشئة عن كل من هذين النوعين من الروابط، وهذه التغيرات تحدث نتيجة التغير الحاصل في الطلب النهائي الواقع على الفرع الاقتصادي المعني، وسيتم دراستها من خلال جمع روابط الجذب الامامية المباشرة وغير المباشرة في جدول واحد ومن ثم نفصل الحديث عنها في فقرتين منفصلتين وكما يلي :

اولاً : روابط الجذب الامامية المباشرة :

عند النظر الى روابط الجذب الامامية المباشرة للفروع والقطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد العراقي نلاحظ ان فرع (امدادات الكهرباء والغاز والمياه) يحتل المقام الاول في هذا المجال، حيث بلغت الروابط الامامية المباشرة (Ai) نحو (12.89256) دينار، وذلك يعبر عن مقدار الاثار المباشرة (الاولية) لهذا الفرع لمواجهة زيادة قدرها وحدة واحدة من الطلب النهائي على منتجاتها .

ويأتي فرع (تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات ذات المحركات) في المرتبة الثانية ، اذ بلغ مقدار روابطه الامامية المباشرة (Ai) نحو (3.21406) دينار ، اما روابط الجذب الامامية المباشرة في فرع (النقل والتخزين والاتصال) فقد احتلت المركز الثالث وبقيمة قدرها (1.57533) دينار .

ومن جانب اخر فقد سجلت بعض الفروع الاقتصادية قيماً مرتفعة لروابط الجذب الامامية المباشرة ، ومن تلك الفروع (استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي) الذي يأتي بالمرتبة الرابعة ، اذ بلغت روابط الجذب الامامية المباشرة له (1.35127) دينار . اما روابط الجذب الامامية المباشرة في فرع (تصفية النفط) فقد احتلت المركز الخامس ، اذ بلغت روابطه الامامية المباشرة قيمة قدرها (1.31260) دينار . ويتضح مما ورد اعلاه ان فرع (امدادات الكهرباء والغاز والمياه) هو اكثر الفروع مدخليه وترابطاً مع القطاعات والفروع الاخرى من حيث قوة روابطه الامامية المباشرة ، ويحتل اهمية كبيرة في قوة ترابطاته مع بقية القطاعات والفروع الاقتصادية ، وهذه العلاقة تستطيع ان تحفز بقية القطاعات والفروع الاقتصادية في الاقتصاد العراقي وتعمل على تعزيز التنمية الاقتصادية بشكل كبير .

جدول (5) روابط الجذب الامامية المباشرة وغير المباشرة لسنة 2010 (مليون دينار)

المنتج / المستخدم	القطاعات الوسيطة	الارتباطات الامامية المباشرة	الارتباطات الامامية غير المباشرة
الزراعة والغابات والصيد	1	0.79423	2.126076643
صيد الأسماك	2	0.01055	1.010659425
استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	3	1.35127	15.9211769
انواع اخرى من التعدين	4	0.19799	1.274954422
صناعة تجهيز وحفظ اللحوم والأسماك والفواكه والخضروات	5	0.00191	1.00197913
صناعة الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية	6	0.00593	1.00672773
صناعة منتجات الحليب (منتجات الألبان)	7	0.08001	1.087124681
صناعة منتجات طحن الحبوب والنشا ومنتجات النشا .	8	0.35687	1.402909343
صناعة المشروبات والتبغ والسكاير	9	0.00011	1.000539232
الغزل والنسيج وتجهيز المنسوجات	10	0.26434	1.302898229
صناعة المنسوجات غير المصنفة في محل آخر والملابس الجاهزة	11	0.01739	1.020489491
صناعة الجلود والمنتجات الجلدية والأحذية	12	0.04293	1.047024072
صناعة الخشب ومنتجاته والفلين عدا الأثاث	13	0.33249	1.488636196
صناعة الأثاث	14	0.00392	1.008598515
صناعة الورق ومنتجات الورق	15	0.21899	1.379165208
الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الأعلام المسجلة	16	0.02759	1.057731665
صناعة الكيمياويات الصناعية (عدا تصفية النفط)	17	0.94005	2.374854721
صناعة المنتجات الكيمياوية الأخرى	18	0.08585	1.180170457
تصفية النفط	19	1.31260	8.73005469
صناعة منتجات المطاط والبلاستك	20	0.23174	1.28102979
صناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية	21	0.01185	1.013876058
صناعة الإسمنت والجير والجص	22	0.17343	1.23567663
صناعة منتجات المعادن اللافلزية غير مصنفة في محل آخر	23	0.15388	1.247412438
الصناعات المعدنية الأساسية	24	0.80040	2.440913618
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة عدا المكائن والمعدات	25	0.27419	1.332976393
صناعة واصلاح المكائن والمعدات الزراعية	26	0.21120	1.283513973
صناعة المكائن والمعدات الأخرى عدا الكهربائية	27	0.13364	1.187779248
صناعة المكائن والمعدات والأدوات والتجهيزات الكهربائية	28	0.42947	3.439633446
صناعة السيارات	29	0.02631	1.04135708
صناعة واصلاح وسائط النقل الأخرى	30	0.00060	1.000602363
صناعات تحويلية اخرى	31	0.07423	1.171515179
امدادات الكهرباء والغاز والمياه	32	12.89256	17.58990614
التشييد والبناء	33	0.18954	1.618354308
تجارة الجملة والتجزئة، اصلاح المركبات ذات المحركات	34	3.21406	6.13962295
الفنادق والمطاعم	35	0.02440	1.038217106
النقل والتخزين والاتصال	36	1.57533	4.024225034
الوساطة المالية	37	0.15699	1.435247051
الأنشطة العقارية وتأجير الآلات والمعدات التي لا يشغلها عامل	38	0.48874	2.268581968
انشطة الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخرى	39	0.01444	1.014648886

المصدر : احتسب من قبل الباحث بالاعتماد على جدول المستخدم – المنتج لسنة 2010 الصادر من وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء والابحاث / مديرية الحسابات القومية وباستخدام الحاسب الالي .

ثانياً : روابط الجذب الامامية غير المباشرة :

نحلل في هذه الفقرة روابط الجذب الامامية غير المباشرة (Zi) للقطاعات والفروع الاقتصادية المختلفة ، حيث نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان فرع (امدادات الكهرباء والغاز والمياه) يحتل المرتبة الاولى من حيث روابطه الامامية غير المباشرة ، اذ بلغ نحو (17.58990614) دينار . وقد جاء فرع (استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي) في المرتبة الثانية ، اذ بلغ روابطه نحو (15.9211769) دينار ، ويأتي قطاع (تصفية النفط) بالمرتبة الثالثة ، اذ بلغت روابطه نحو (8.73005469) دينار ، وان القطاع النفطي يحتل مراكز متقدمة من حيث روابطه الامامية غير المباشرة بسبب الاعتماد الكبير على هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، والاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد على انتاج وتصدير النفط .

وقد جاء فرع (تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات ذات المحركات) بالمرتبة الرابعة ، اذ بلغت روابطه الامامية غير المباشرة نحو (6.13962295) دينار ، اما قطاع (النقل والتخزين والاتصال) فقد جاء بالمرتبة الخامسة ، وقد بلغت روابطه نحو (4.024225034) دينار ، ويأتي فرع (صناعة المكائن والمعدات والأدوات والتجهيزات الكهربائية) بالمرتبة السادسة ، وقد بلغت روابطه نحو (3.439633446) دينار .

ومن الجدير بالملاحظة ان قطاع امدادات الكهرباء والغاز والمياه يحتل اهمية كبيرة في قوة ترابطاته مع بقية القطاعات والفروع الاقتصادية، ويعتبر القطاع المحفز الاول لبقية القطاعات من خلال روابط الجذب الامامية غير المباشرة والعلاقة التشابكية القوية مع القطاعات والفروع الاخرى، وهذه العلاقة تستطيع ان تحفز التنمية الاقتصادية بشكل كبير .

المطلب الثاني : روابط الجذب الخلفية المباشرة وغير المباشرة في الاقتصاد العراقي :

في هذه الفقرة سيتم تحليل التغيرات في روابط الجذب الخلفية بشقيها المباشرة وغير المباشرة في نشاطات القطاعات والفروع الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد العراقي ، وهذه التغيرات تحدث نتيجة التغير الحاصل في الطلب النهائي الواقع على الفرع الاقتصادي المعني ، وسيتم دراستها من خلال جمع روابط الجذب الخلفية المباشرة وغير المباشرة في جدول واحد ومن ثم نفصل الحديث عنها في فقرتين منفصلتين وكما يلي :

اولاً : روابط الجذب الخلفية المباشرة :

عند تسليط الضوء على روابط الجذب الخلفية المباشرة (Aj) للقطاعات والفروع الاقتصادية المختلفة يتضح ان عدداً من الفروع الاقتصادية قد احتلت موقعاً متقدماً في مجال هذه الروابط . ويأتي في مقدمة هذه الفروع (صناعة الخشب ومنتجاته والفلين عدا الأثاث) التي بلغت قيمة روابطها الخلفية المباشرة (1.08949) دينار ، ويأتي بالمرتبة الثانية (صناعة الورق ومنتجات الورق) اذ بلغ مقدار روابطه (1.02773) دينار ، ويأتي بالمرتبة الثالثة (صناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية) التي بلغت قيمة روابطه (0.99148) ، ويأتي بالمرتبة الرابعة والخامسة والسادسة على التوالي (صناعات تحويلية اخرى، وصناعة واصلاح وسائط النقل الأخرى، و صناعة الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية) ، اذ بلغت روابطها الخلفية المباشرة (0.98121 ، 0.97527 ، 0.95741) دينار على التوالي .

جدول (6) روابط الجذب الخلفية المباشرة وغير المباشرة لسنة 2010 (مليون دينار)

المنتج / المستخدم	القطاعات الوسيطة	الارتباطات الخلفية المباشرة	الارتباطات الخلفية غير المباشرة
الزراعة والغابات والصيد	1	0.45418	1.899125264
صيد الأسماك	2	0.45035	1.954711447
استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	3	0.04419	1.08843413
انواع اخرى من التعدين	4	0.47992	1.92996218
صناعة تجهيز وحفظ اللحوم والأسماك والفواكه والخضروات	5	0.92270	3.12678302
صناعة الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية	6	0.95741	3.21174882
صناعة منتجات الحليب (منتجات الألبان)	7	0.91274	3.08054692
صناعة منتجات طحن الحبوب والنشا ومنتجات النشا .	8	0.84972	2.6435114
صناعة المشروبات والتبغ والسكاير	9	0.81714	2.9640014
الغزل والنسيج وتجهيز المنسوجات	10	0.94507	3.22371835
صناعة المنسوجات غير المصنفة في محل آخر والملابس الجاهزة	11	0.87102	3.07326619

صناعة الجلود والمنتجات الجلدية والأحذية	12	0.77848	2.72912714
صناعة الخشب ومنتجاته والفلين عدا الأثاث	13	1.08949	3.67148439
صناعة الأثاث	14	0.70139	2.77849827
صناعة الورق ومنتجات الورق	15	1.02773	3.44420175
الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الأعلام المسجلة	16	0.41473	1.89065533
صناعة الكيمياويات الصناعية (عدا تصفية النفط)	17	0.59294	2.21062285
صناعة المنتجات الكيمياوية الأخرى	18	0.84426	2.83320694
تصفية النفط	19	0.93603	2.03666733
صناعة منتجات المطاط والبلاستك	20	0.79020	2.76918911
صناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية	21	0.99148	3.29789037
صناعة الإسمنت والجير والجص	22	0.65174	2.40938789
صناعة منتجات المعادن اللافلزية غير مصنفة في محل آخر	23	0.62469	2.27785097
الصناعات المعدنية الأساسية	24	0.91792	3.27016542
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة عدا المكائن والمعدات	25	0.76169	2.9160067
صناعة واصلاح المكائن والمعدات الزراعية	26	0.95922	3.41931243
صناعة المكائن والمعدات الأخرى عدا الكهربائية	27	0.91371	3.17082564
صناعة المكائن والمعدات والأدوات والتجهيزات الكهربائية	28	0.80054	3.00759829
صناعة السيارات	29	0.68771	2.53322516
صناعة واصلاح وسائط النقل الأخرى	30	0.97527	3.28178743
صناعات تحويلية اخرى	31	0.98121	3.36405639
امدادات الكهرباء والغاز والمياه	32	0.78145	2.32266649
التشييد والبناء	33	0.48712	2.06938052
تجارة الجملة والتجزئة، اصلاح المركبات ذات المحركات	34	0.42304	1.74285625
الفنادق والمطاعم	35	0.27421	1.59533668
النقل والتخزين والاتصال	36	0.52368	2.02974457
الوساطة المالية	37	0.15482	1.2441201
الأنشطة العقارية وتأجير الآلات والمعدات التي لا يشغلها عامل	38	0.08623	1.1663432
انشطة الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخرى	39	0.24655	1.5488437

المصدر : احتسب من قبل الباحث بالاعتماد على جدول المستخدم – المنتج لسنة 2010 الصادر من وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء والابحاث / مديرية الحسابات القومية وباستخدام الحاسب الالي .

ثانياً: روابط الجذب الخلفية غير المباشرة :

ان نظرة متأنية لروابط الجذب الخلفية غير المباشرة (Zj) تظهر ان هناك قطاعات وفروع اقتصادية احتلت مراكزاً متقدمة ، فيما احتل البعض الاخر مراكزاً منخفضة ، ولذا سيتم تناولها والحديث عنها كالاتي :

ان فرع (صناعة الخشب ومنتجاته والفلين عدا الأثاث) يحتل المرتبة الاولى في هذا المجال ، اذ بلغت مقدار روابطه (3.67148439) دينار ، وتأتي (صناعة الورق ومنتجات الورق) في المرتبة الثانية فقد بلغت روابطه الخلفية غير المباشرة (3.44420175) دينار ، اما فرع (صناعات تحويلية اخرى) فقد جاء بالمرتبة الثالثة ، اذ بلغت مقدار روابطه الخلفية غير المباشرة (3.36405639) دينار ، اما (صناعة واصلاح وسائط النقل الأخرى) فقد جاء بالمرتبة الرابعة ، اذ بلغت قيمة روابطه الخلفية غير المباشرة (3.28178743) دينار ، ويأتي فرع (الصناعات المعدنية الأساسية) بالمرتبة الخامسة ، اذ بلغت مقدار روابطه (3.27016542) دينار .

ومن الملاحظ ان بعض الفروع الاقتصادية ذات روابط خلفية غير مباشرة ضعيفة نسبياً ومن بين هذه الفروع قطاع (استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي) ، اذ بلغت روابطه نحو (1.08843413) دينار ، وكذلك (الأنشطة العقارية وتأجير الآلات والمعدات التي لايشغلها عامل) التي بلغت روابطه (1.1663432) دينار ، وكذلك (الوساطة المالية) التي بلغت روابطه (1.2441201) دينار .

المطلب الثالث : روابط الجذب الامامية والخلفية الكلية في الاقتصاد العراقي :

يمكن التمييز بين نوعين اساسيين من الترابطات الكلية التي تحدث بين القطاعات والفروع الاقتصادية المختلفة ، اولهما ارتباطات الجذب الامامية الكلية (المباشرة وغير المباشرة)، وسوف نحلل مسارات وقوة الارتباطات الكلية بين الفروع والقطاعات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي، وسيتم دراستها من خلال جمع روابط الجذب الامامية والخلفية الكلية في جدول واحد ومن ثم نفصل الحديث عنها في فقرتين منفصلتين وكما يلي :

اولاً : روابط الجذب الامامية الكلية :

ان صلات وروابط الجذب الامامية الكلية (U_i^f) تكون على مستوى كل القطاعات والفروع في الاقتصاد الوطني، وهذه الارتباطات تحتل بعضها مواقع متقدمة، أي انه اذا بلغت روابط الجذب الامامية لقطاع معين قيمة عالية فهذا معناه زيادة الطلب على منتجات هذا القطاع بمقدار كبير، وذلك لغرض تزويد القطاعات والفروع الاقتصادية المختلفة بالمستلزمات التي تحتاجها ، وكذلك المواد المطلوبة لإنتاج هذه المستلزمات من القطاع المعني .

ويلاحظ من خلال الجدول ادناه ان مقدار روابط الجذب الامامية الكلية لقطاع (امدادات الكهرباء والغاز والمياه) قد بلغ (30.48246408) دينار، ويأتي قطاع (تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات ذات المحركات) بالمرتبة الثانية من حيث ارتفاع مقدار روابطه الامامية الكلية، فقد بلغت (9.353681515) دينار، وقد جاءت قطاع (النقل والتخزين والاتصال) في المرتبة الثالثة، اذ بلغ مقدار روابطه الامامية الكلية (5.599556364) دينار، كما جاء قطاع (صناعة المكائن والمعدات والأدوات والتجهيزات الكهربائية) في الموقع الرابع وبمقدار (3.869108158) دينار، وفي المرتبة الخامسة يأتي قطاع (صناعة الكيمياويات الصناعية عدا تصفية النفط) محققاً روابط امامية كلية قدرها (3.314900141) دينار، وقد جاء بعد ذلك الترتيب قطاع (الصناعات المعدنية الأساسية) ، والذي تراوحت قيمة روابط الجذب الامامية الكلية له (3.241309408) دينار .

جدول (7) روابط الجذب الامامية والخلفية الكلية في لسنة 2010 (مليون دينار)

المنتج / المستخدم	القطاعات الوسيطة	الارتباطات الامامية الكلية	الارتباطات الخلفية الكلية
الزراعة والغابات والصيد	1	2.920303598	2.35330
صيد الأسماك	2	1.021205968	2.40507
استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	3	17.27244739	1.13263
انواع اخرى من التعدين	4	1.47294833	2.40988
صناعة تجهيز وحفظ اللحوم والأسماك والفواكه والخضروات	5	1.003887788	4.04948
صناعة الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية	6	1.012656004	4.16916
صناعة منتجات الحليب (منتجات الألبان)	7	1.167130502	3.99329
صناعة منتجات طحن الحبوب والنشا ومنتجات النشا	8	1.759779549	3.49323
صناعة المشروبات والتبغ والسكاير	9	1.000652691	3.78114
الغزل والنسيج وتجهيز المنسوجات	10	1.567238245	4.16878
صناعة المنسوجات غير المصنفة في محل آخر والملابس الجاهزة	11	1.037878354	3.94428
صناعة الجلود والمنتجات الجلدية والأحذية	12	1.089951208	3.50761
صناعة الخشب ومنتجاته والفلين عدا الأثاث	13	1.821124326	4.76097
صناعة الأثاث	14	1.012514003	3.47989
صناعة الورق ومنتجات الورق	15	1.598159375	4.47194
الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الأعلام المسجلة	16	1.085326576	2.30539
صناعة الكيمياويات الصناعية (عدا تصفية النفط)	17	3.314900141	2.80356
صناعة المنتجات الكيمياوية الأخرى	18	1.266015602	3.67747
تصفية النفط	19	10.04265613	2.97269
صناعة منتجات المطاط والبلاستك	20	1.512769515	3.55939
صناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية	21	1.025728722	4.28937
صناعة الإسمنت والجير والجص	22	1.409103431	3.06113
صناعة منتجات المعادن اللافلزية غير مصنفة في محل آخر	23	1.401289607	2.90254
الصناعات المعدنية الأساسية	24	3.241309408	4.18808
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة عدا المكائن والمعدات	25	1.6071681	3.67770
صناعة واصلاح المكائن والمعدات الزراعية	26	1.494717203	4.37853
صناعة المكائن والمعدات الأخرى عدا الكهربائية	27	1.321419042	4.08454
صناعة المكائن والمعدات والأدوات والتجهيزات الكهربائية	28	3.869108158	3.80814
صناعة السيارات	29	1.067665654	3.22094
صناعة واصلاح وسائط النقل الأخرى	30	1.001204283	4.25706
صناعات تحويلية اخرى	31	1.245746075	4.34526
امدادات الكهرباء والغاز والمياه	32	30.48246408	3.10412
التشييد والبناء	33	1.807889936	2.55650
تجارة الجملة والتجزئة، اصلاح المركبات ذات المحركات	34	9.353681515	2.16590
الفنادق والمطاعم	35	1.062613676	1.86955
النقل والتخزين والاتصال	36	5.599556364	2.55343

الوساطة المالية	37	1.592239017	1.39894
الأنشطة العقارية وتأجير الآلات والمعدات التي لا يشغلها عامل	38	2.757324491	1.25257
انشطة الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخرى	39	1.029085458	1.79539

المصدر : احتسب من قبل الباحث بالاعتماد على جدول المستخدم – المنتج لسنة 2010 الصادرة من وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء والابحاث / مديرية الحسابات القومية وباستخدام الحاسب الالي .

ثانياً : روابط الجذب الخلفية الكلية :

ان روابط الجذب الخلفية الكلية (U_j^b) للقطاعات والفروع الاقتصادية المختلفة تتفاوت في مستوياتها وروابطها، فضلاً عن الروابط المتعاكسة والمتبادلة فيما بينها .

هناك عدداً من الفروع الاقتصادية اتسمت بروابط جذب خلفية كلية عالية وقوية ويأتي في مقدمة هذه الفروع هو فرع (صناعة الخشب ومنتجاته والفلين عدا الأثاث) الذي حقق روابطاً قدرها (4.76097) دينار ، وهذه القيمة تمثل المستلزمات والاحتياجات التي يتطلبها الفرع المعني من الفروع الاقتصادية الاخرى ومن نفسه ايضاً للإيفاء بمتطلبات الطلب النهائي الواقع عليه . وهذه القيمة تعتبر عالية بالمقارنة مع القيم الاخرى الواردة في الجدول اعلاه ، وبالتالي فهي تعطي دلالة على ان هذا الفرع قادر على تحريك النشاط الانتاجي للفروع الاقتصادية الاخرى بصورة مباشرة او غير مباشرة وبكفاءة عالية لاستخدامها كمدخلات ضمن النشاط الاقتصادي الانتاجي .

ويأتي فرع (صناعة الورق ومنتجات الورق) بالمرتبة الثانية ، اذ حقق روابط جذب خلفية كلية قدرها (4.47194) دينار ، وهذه القيمة تعتبر عالية ايضاً ولها اثارها الأولية والثانوية في تلبية احتياجات هذا الفرع من الفروع الاقتصادية الاخرى المرتبطة به خلفياً . وقد جاء (صناعة واصلاح المكائن والمعدات الزراعية) بالمرتبة الثالثة وبروابط جذب خلفية كلية بلغت (4.37853) دينار ، اما (صناعات تحويلية اخرى) فقد جاء بالمقام الرابع ، حيث بلغت قيمه روابطه الخلفية الكلية (4.34526) ، وقد جاءت (صناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية) بالمرتبة الخامسة ، اذ بلغت روابطها الخلفية الكلية (4.28937) دينار .

تحليل البيانات

وبعد عرض اتجاهات العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية، يتبين لنا من خلال تحليل البيانات بعض النتائج المهمة وابرزها الاتي :

1- عند تحليل اتجاهات روابط الجذب الامامية المباشرة لفرع (امدادات الكهرباء والغاز والمياه) يتضح انه اكثر مدخليه وترابطاً مع القطاعات والفروع الاخرى من حيث قوة روابطه الامامية المباشرة ، ولهذا فان هذا القطاع يحتل اهمية كبيرة في قوة ترابطاته مع بقية القطاعات والفروع الاقتصادية .

2- ان تحليل روابط الجذب الامامية غير المباشرة يتبين ان قطاع امدادات الكهرباء والغاز والمياه يحتل اهمية كبيرة في قوة ترابطاته مع بقية القطاعات والفروع الاقتصادية، ويعتبر القطاع المحفز الاول لبقية القطاعات من خلال العلاقة التشابكية القوية مع القطاعات والفروع الاخرى، وهذه العلاقة تستطيع ان تحفز التنمية الاقتصادية بشكل كبير .

3- ان تحليل روابط الجذب الخلفية المباشرة وبيان مستوياتها المختلفة، يتبين ان قيم هذه الروابط منخفضة في غالبية الفروع الاقتصادية مثل (الفنادق والمطاعم، انشطة الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخرى، الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الأعلام المسجلة، تجارة الجملة والتجزئة اصلاح المركبات ذات المحركات)، وذلك يعني انخفاض نسبة اجمالي المدخلات الوسيطة الى اجمالي الانتاج في كل فرع من الفروع المعنية .

4- ومن الملاحظ عند تحليل روابط الجذب الخلفية غير المباشرة ان بعض الفروع الاقتصادية ذات روابط خلفية غير مباشرة ضعيفة نسبياً ومن بين هذه الفروع قطاع (استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي) ، وكذلك (الأنشطة العقارية وتأجير الآلات والمعدات التي لايشغلها عامل) ، وكذلك (الوساطة المالية) .

5- من خلال تحليل روابط الجذب الامامية الكلية يبين ان روابط الجذب الامامية الكلية في القطاعات والفروع الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد العراقي على جانب كبير من الاهمية ، وذلك لأنه يوضح ان قطاع امدادات الكهرباء والغاز والمياه ذات الارتباط القوي قد تمكن من خلق الاثار الاولية والثانوية بكفاية وكفاءة عالية في الاقتصاد الوطني، اي ان هذا القطاع له القدرة العالية على رفد او تغذية اكبر عدد ممكن من الفروع الاقتصادية الاخرى .

6- انخفاض قيم روابط الجذب الخلفية الكلية للعديد من الفروع الاقتصادية، إلا ان بعضها استطاع ان يحقق روابط جذب خلفية كلية قوية ، وهذا دليل على حصول الامكانات والتطورات في هذه الفروع الاقتصادية وكذلك الفروع المرتبطة بهذه القطاعات والفروع الاقتصادية .

مناقشة النتائج

من خلال استعراض اهم التطورات التي حصلت في روابط الجذب الامامية والخلفية الكلية للقطاعات والفروع الاقتصادية المختلفة لعام 2010 يمكننا استخلاص بعض النتائج المهمة ووضع تفسيرات ملائمة لها ، ومن بين تلك النتائج الاتي :

1- ان تحليل العلاقات بين القطاعات الاقتصادية ومعرفة قوتها تمكننا من معرفة القطاع الرائد في الاقتصاد، وهذا القطاع يستطيع ان يحفز بقية القطاعات والفروع الاقتصادية في الاقتصاد العراقي، ويعمل على تعزيز التنمية الاقتصادية بشكل كبير .

2- ان تحليل روابط الجذب الامامية المباشرة يتضح ان فرع (امدادات الكهرباء والغاز والمياه) اكثر القطاعات ارتباطاً مع بقية القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي، وهو اكثر مدخليه وترابطاً مع القطاعات والفروع الاخرى من حيث قوة روابطه الامامية المباشرة، وهو القطاع الرائد، ولهذا فان هذا القطاع يحتل اهمية كبيرة في قوة ترابطاته مع بقية القطاعات والفروع الاقتصادية .

3- ان تحليل روابط الجذب الامامية غير المباشرة يتبين ان قطاع امدادات الكهرباء والغاز والمياه يحتل اهمية كبيرة في قوة ترابطاته مع بقية القطاعات والفروع الاقتصادية، ويعتبر القطاع المحفز الاول لبقية القطاعات من خلال العلاقة التشابكية القوية مع القطاعات والفروع الاخرى، وهذه العلاقة تستطيع ان تحفز التنمية الاقتصادية بشكل كبير .

4- ان تحليل روابط الجذب الخلفية المباشرة وبيان مستوياتها المختلفة، يتبين ان قيم هذه الروابط منخفضة في غالبية الفروع الاقتصادية مثل (الفنادق والمطاعم، انشطة الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخرى، الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الأعلام المسجلة، تجارة الجملة والتجزئة اصلاح المركبات ذات المحركات)، وذلك يعني انخفاض نسبة اجمالي المدخلات الوسيطة الى اجمالي الانتاج في كل فرع من الفروع المعنية . كما يمكن لهذه الفروع الاقتصادية مضاعفة تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة لتغطية متطلبات الطلب النهائي الواقع على منتجات هذا الفرع او القطاع .وهذه دلالة على ضعف التشابك القطاعي الخلفي المباشر في الاقتصاد الوطني . والسبب يعود الى تأثر مصادر هذه الفروع الاقتصادية بظروف السياسات الاقتصادية المتذبذبة وغير المدروسة، وعدم وجود خطة لتقويم هذه الفروع الاقتصادية وتنشيطها لكي تعزز التنمية الاقتصادية، وبالتالي انحسار نشاطها وانخفاض كمية احتياجاتها ومستلزماتها . فيما لاحظنا ان هناك ارتفاعاً ملموساً في الروابط الخلفية المباشرة لبعض القطاعات والفروع الاقتصادية، وذلك لأتساع نشاط مثل هذه الصناعات بسبب الاستفادة منها في الصناعات السوقية وتغطية متطلبات الحاجة المحلية .

5- ومن الملاحظ عند تحليل روابط الجذب الخلفية غير المباشرة ان بعض الفروع الاقتصادية ذات روابط خلفية غير مباشرة ضعيفة نسبياً ومن بين هذه الفروع قطاع (استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي)، وكذلك (الأنشطة العقارية وتأجير الآلات والمعدات التي لايشغلها عامل)، وكذلك (الوساطة المالية) . والامر الذي يلفت الانتباه ان بعض الفروع الاقتصادية قد حققت تطوراً ملموساً في روابطها الخلفية غير المباشرة وخاصةً الفروع الموجهة لإنتاج السلع الاستهلاكية ، لاسيما بعض الصناعات الورقية ، والصناعات التحويلية الاخرى ، وصناعة واصلاح وسائط النقل ، والصناعات المعدنية الاساسية . وذلك لتوسع هذه الفروع التي ترتبط بهذه الصناعات خلفياً ، بالإضافة الى توافر مدخلات بعض هذه الصناعات محلياً فضلاً عن بساطة التكنولوجيا المستخدمة فيها . وذلك يعني ان تأثيرات هذه الفروع الاولية والثانوية منها قد مالت الى الانخفاض، رغم ان هذه الفروع لو اتيحت لها الفرصة لكانت لها القدرة على خلق ترابطات قوية . وعليه فأن سبب التراجع يعود الى الانخفاض في الاهمية النسبية لبعض المؤشرات الاقتصادية المهمة في هذه القطاعات والفروع الاقتصادية كالتكوين الرأسمالي والاستثمارات. وتنسحب هذه الحالة الى بعض الفروع الاخرى الامر الذي يفسر التقهقر للتأثيرات والروابط الخلفية غير المباشرة .

6- من خلال تحليل روابط الجذب الامامية الكلية يبين ان روابط الجذب الامامية الكلية في القطاعات والفروع الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد العراقي على جانب كبير من الاهمية ، وذلك لأنه يوضح ان قطاع امدادات الكهرباء والغاز والمياه ذات الارتباط القوي قد تمكن من خلق الاثار الاولية والثانوية بكفاية وكفاءة عالية في الاقتصاد الوطني، اي ان هذا القطاع له القدرة العالية على رفد او تغذية اكبر عدد ممكن من الفروع الاقتصادية الاخرى .

7- نلاحظ من خلال التحليل انه على الرغم من انخفاض قيم روابط الجذب الخلفية الكلية للعديد من الفروع الاقتصادية، إلا ان بعضها استطاع ان يحقق روابط جذب خلفية كلية قوية ، وهذا دليل على حصول الامكانات والتطورات في هذه الفروع الاقتصادية وكذلك الفروع المرتبطة بهذه القطاعات والفروع الاقتصادية .

8- ان الروابط في غالبية الفروع الاقتصادية تميل الى الانخفاض، وهذا الانخفاض يترتب عليه نتائج مهمة منها حصول اختناقات في سد متطلبات العديد من الفروع الاقتصادية الاخرى، وبالتالي يبرز التراجع الحاصل في مستويات روابط الجذب الامامية والخلفية الكلية . وكذلك نلاحظ ان التراجع والتدهور لم يحصل في فروع الصناعات الغذائية ولم تواجه اختناقات واضحة لكونها سلعاً ضرورية، وكذلك فان هذا النوع من الفروع لا يعتمد التكنولوجيا الحديثة والمعقدة بشكل كبير .

الاستنتاجات

1- ان الترابطات والعلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية تكون عن طريق نوعين من الترابطات اولهما يطلق عليه بروابط الجذب الخلفية وتكون هذه الروابط عن طريق اعتماد قطاع معين على قطاعات الامداد المتعلقة به من القطاعات الاخرى ، وينشأ هذا الاعتماد على ضرورة ان كل صناعة تستخدم منتجات صناعات اخرى وهذه المنتجات تعتبر كمادة اولية لها، وثانيهما يطلق عليها بروابط الجذب الامامية وتكون عن طريق اعتماد القطاعات الاخرى على المدخلات الموردة من القطاع الاول .

2- يمكن استخدام جداول المستخدم – المنتج في مجال التخطيط الاقتصادي، ويأتي في مقدمتها تخطيط الانتاج والاستهلاك والاستثمار والصادرات والواردات والضرائب وقوة العمل والتراكم الرأسمالي والتخطيط الاقليمي .

3- ان حالات التشابك الاقتصادي تختلف من دولة الى اخرى ومن قطاع لأخر تبعاً لديناميكية وتطور الاقتصاد لكل دولة ومستوى حجم المعاملات بين القطاعات الانتاجية في الاقتصاد، ويحدث التشابك في الاقتصادات المتقدمة التي تتميز بحالة التشابك الكامل في قطاعاتها وتحدث حالة التشابك الكامل عندما تكون كافة خانات المصفوفة غير صفرية، وتسمى هذه المصفوفة (مصفوفة التشابك الكامل) .

4- ان الترابطات الامامية والخلفية تتميز بضعفها في البلدان النامية ومنها العراق، وتعود اسباب ذلك الضعف الى عوامل عديدة منها نقص الموارد الاخرى والاعتماد الرئيسي على الموارد النفطية، وكذلك بسبب نقص العمالة الفنية المدربة وضعف القدرات الادارية والتنظيمية وضيق الاسواق، وضعف السياسات المتبعة .

5- يحتل فرع امدادات الكهرباء والغاز والمياه روابط امامية مباشرة وغير مباشرة قوية، وهذا الفرع له تداخل كبير مع بقية القطاعات الاخرى، وهو القطاع القائد في الاقتصاد ولهذا من الممكن ان يقود او يحفز بقية القطاعات على العمل وفك الاختناقات فيما بينها، وبالتالي يحفز التنمية الاقتصادية .

التوصيات :

1-ان العلاقات التشابكية بين القطاعات والفروع الاقتصادية على جانب كبير من الاهمية، ولهذا يجب الاهتمام بهذه العلاقات واعطائها مساحة من التحفيز وتوجيه الاولوية لها، على اعتبار ان هذه العلاقات بين القطاعات تستطيع ان تخلق اسواقاً لبعضها البعض وتجميعها .

2-من خلال جداول المستخدم – المنتج نستطيع ان نشخص مدى قوة الارتباطات فيما بين القطاعات والفروع الاقتصادية، ولهذا يجب الاهتمام بهذه الجداول واعدادها بين فترة واخرى، وهذا يفسح المجال للكثير من الدراسات والباحثين لتحليلها والاستفادة منها في معرفة جوانب الخلل او الضعف، وبالتالي تلافيها .

3-تختلف جداول المستخدم – المنتج من دولة الى اخرى وتتسع وتضيق تبعاً لاقتصاديات البلدان المختلفة، ولهذا فان هذه الجداول تعكس حقيقة الاقتصاد لتلك الدولة، بالإضافة الى انها تدل على البناء الهيكلي للاقتصاد، ومن ثم فان بناء واعداد تلك الجداول باهتمام كبير يعطي انطباعاً على اهمية القطاعات والفروع المؤلفة للاقتصاد، ويعطي اشارة واضحة للمخططين والاقتصاديين لدراستها وتحليلها وانتهاج السياسات لتطويرها .

4-يتميز الاقتصاد العراقي بضعف روابطه الامامية والخلفية لأسباب عديدة، ولهذا يجب الاهتمام بتنوع الموارد، واعطاء الاولوية للقطاعات القائدة، وتنمية قدرتها على تحفيز بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى .

5-ان فرع امدادات الكهرباء والغاز والمياه يتميز بقوة روابطه الامامية المباشرة وغير المباشرة، ولهذا يجب الاهتمام بهذا القطاع لأنه اكثر دخولية وترابطاً مع بقية القطاعات ويعبر عن حاجة القطاعات الاخرى له والاستفادة منه في تنمية قدراتها على زيادة انتاجها .

المصادر :

1- Abd Ali Kazem Al-Mamouri, History of Economic Ideas, Part Two, Al-Hamid Publishing House, Amman, 2012.

2- Dr. Abdel Rahman Yousry Ahmed, The Development of Economic Thought, University House, Alexandria, Egypt, 1997.

3- Ahmed Farid Mostafa, Soheir Mohamed El-Sayed, Development of Thought and Economic Realities, University Youth Foundation, Alexandria, Egypt, 2000.

4- Wassily W.Leontief, The Structure of the U.S. Economy Scientific American, April،1965.

5- Abdelkader Baba, a study of the uses and developments of the input and output model, Algeria, 1994.

6- Dr. Yahya Ghani Al-Najjar, A Study in Economic Planning with Special Reference to Iraq, Freedom House for Printing, Baghdad, 1978

7- Dr. Talaat El-Demerdash Ibrahim, Economic Planning in the Context of Market Mechanisms, Second Edition, Jerusalem Library, Egypt, 2004.

8- Dr. Majeed Masoud, Planning for Economic and Social Progress, Al-Risalah Press, Kuwait, 1983.

9- Dr. Tawfiq Bencheikh, Front and Back Links of the Algerian Oil and Gas Sector, Analysis of Correlations and Repercussions, a paper submitted to the Faculty of Economic, Commercial and Facilitation Sciences, University of Setif, Algeria, 2015.

10- Al-Walid Guessoum Misawy, "The Impact of Investment Promotion on Economic Growth in Algeria since 1993" (PhD thesis submitted to the Faculty of Economic, Business and Facilitation Sciences, Mohamed Khaider University, unpublished, Algeria, 2018.

11- Dr. Ali Majeed Al-Hammadi, Economic Intertwining Between Theory and Practice, Al-Yazouri Scientific Publishing and Distribution House, Amman, Jordan, 2010.

12- Dr. Ahmed Gaber Badran, Economic and Sustainable Development, First Edition, Center for Jurisprudence and Economic Studies, Cairo, Egypt, 2014.

13- Dr. Muhammad Aziz Ajamiyeh (and others), Economic Development, "Concepts and Characteristics, Theories and Strategies, Problems", Beheira Press, Alexandria, Egypt, 2008.

14- Investor's Guide to Iraq, National Investment Commission, 2019.

15- The Central Bank of Iraq, annual bulletins for various years.

16Ministry of Planning, Central Bureau of Statistics and Research / Directorate of National Accounts, user-product table for the year 2010

Identifying the leading sector in the Iraqi economy through the interrelationships between sectors - applied research

Fareq cheid
fareqcheid7878@gmail.com

Mohamed salih
mohamedsalih224466@gmail.com

Received: 9/8/2020 **Accepted : 6/9/2020** **Published :FEBRUARY / 2021**

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

Abstract

Analyzing the size of the interrelationships between the main economic sectors in the Iraqi economy is an important necessity to know the impact of each sector on other economic sectors on the basis of the interrelationships and reciprocity between them, and what these relationships have achieved in terms of enhancing development and increasing the gross domestic product. To achieve the objectives of the study, we relied on mathematical (quantitative) analysis using user-product tables. Issued by the Ministry of Planning / Central Bureau of Statistics and Research (Directorate of National Accounts) for the economic sectors that make up the Iraqi economy. The study concluded that there is weak interdependence relations between economic sectors, which indicates the weak contribution of these sectors in creating the gross domestic product and the tendency of the Iraqi economy towards structural disintegration and dependence on exports from outside the country, and deepening the phenomenon of rentier economy. Likewise, the electricity, gas and water sector is the leading sector and one of the sectors most interconnected with the rest of the sectors, and accordingly the study recommended the necessity of strengthening interdependence relations between it and the economic sectors by adopting the industrialization strategy that works on a package of economic reform programs and restructuring the components of the gross domestic product. And giving a role in deepening development processes and strengthening networking.

Keywords: **Network relationshipsk, The leading sector، Economic sectors، Input - output tables**